

السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003

كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

م.م. فاضل كريمة كزار الشيباني

Fadhil155@yahoo.com

المستخلص:-

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها جزءاً أساسياً ومهماً من اجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة لاي بلد، وتتمارس هذه السياسة دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وبالشكل الذي يتلائم مع الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة، وبعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي بشقيه النقدي والحقيقي مرحلة جديدة حصلت فيها تغييرات اهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية وفقاً لقانون 56 لسنة 2004 في رسم السياسة النقدية وتحديد الأدوات الملائمة لتنفيذ تلك السياسة فضلاً عن استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف السياسة النقدية في العراق ولعل اهمها استقرار الاسعار ورفع قيمة الدينار من خلال اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة .

وقد تضمن البحث ثلاث محاور المبحث الاول تضمن طبيعة السياسة النقدية قبل عام 2003، والمبحث الثاني تناول تطبيق الأدوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته، اما المبحث الثالث تناول مدى فاعلية وكفاءة ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات حيث اكدت الدراسة ان استخدام البنك المركزي لأليات وادوات الحديثة ساعدته من الوصول الى الهدف الرئيسي وهو السيطرة على التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 33.5% عام 2003 الى 1.9% عام 2013 وهذا ادى الى استقرار في اسعار الصرف واستقرار في المستوى العام للأسعار، لذلك يجب تفعيل وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح الحوالات والسندات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاسعار، البنك المركزي

Monetary policy and its impact on inflation in Iraq after 2003

Fadel Krayah Kazaar Al-Shaibani

Imam Kadhim Islamic University College

Abstract:-

Monetary policy is an effective economic policy in the face of inflation ,as a fundamental and important part of the components of the general economic policy of any country. This policy plays its role by influencing the volume of money supply in a manner that is appropriate to prevailing economic conditions ,in order to absorb the cash surplus. After 2003 witnessed the Iraqi economy, in both monetary and real stage of the new changes took place ,the most important of which was the independence of the central Bank of Iraqi ,according to law 56 of 2004 in the formulation of monetary policy , and the identification of appropriate tools to implement this policy, in addition to the development of new tools ,that fit the orientations of the objectives of monetary policy in Iraq, the most important of which is the stability of prices, and the appreciation of the dinar, through the exchange rate and interest rates. The research was divided in to three sections. The first section included the nature of monetary policy before 2003. The second section dealt with the application of the modern tools of monetary policy after 2003, and the obtaining of the central Bank of Iraq independence. The third section dealt with the effectiveness and efficiency of monetary policy tools in achieving economic stability ,and reducing the inflation ,in addition to the conclusions and recommendations ,where the study confirmed that the use of the central Bank of modern instruments and tools helped him to reach the main goal of controlling inflation ,where the rate of inflation fell from 33.5% in 2003 to 1.9% in 2013 ,and this led to stability in exchange rates, and a stability in the general price level, Therefore, the Iraqi market for securities should be activated and activated through the central Bank.

Key words: Monetary policy, inflation, prices, central Bank.

المقدمة:-

النهائي وهو الحد من التضخم وتحقيق الأستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة:-

1-دراسة داحمد ابراهيم، التضخم والسياسة النقدية، حاولت الدراسة الى تعريض الفرضيات التي تقوم عليها السياسة النقدية للاختبار في ضوء التجربة والتحليل الكمي .

2-دراسة دثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010 وركزت الدراسة على دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم بعد حصول البنك المركزي على استقلالته واستخدام الادوات الحديثة في الحد من ظاهرة التضخم.

3-احسان عاشور، دراسة ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990-2011)، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، تناولت الدراسة توضيح ان البنك المركزي استطاع من تحقيق استقرار اقتصادي نسبي بعد عام 2003 من خلال خلق بيئة داعمة لتحقيق معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الاجمالي .

المبحث الاول :-طبيعة السياسة النقدية قبل عام 2003 :-

ان مفهوم السياسة النقدية هو تدخل السلطات النقدية لغرض التأثير على عرض النقود وتوجيه الأنتمان باستخدام وسائل نقدية معينة وهدف ذلك هو الوصول الى الاهداف الاقتصادية ومنها:-

تلعب السياسة النقدية دوراً فاعلاً ومتميزاً في تحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق الأستقرار والتوازن الاقتصادي وبالأخص الحد من ظاهرة التضخم ، وقد تحتاج السياسة النقدية الى اجراءات مكملة من قبل السياسة المالية تكملها ولا تتعارض معها للوصول الى الهدف النهائي لان السياسة النقدية تتفاعل مع السياسة المالية في عدد من المجالات لان السياستين تستهدفان اهدافاً نهائية محددة، ومن خلال البحث سيتم التطرق الى الآليات والنتائج المتحققة للسياسة النقدية الجديدة لان تقييم النجاحات والاختافات التي رافقت تطبيق هذه السياسة لفترة مابعد عام 2003 هي معقدة وحساسة للغاية لما يرافقها من صعوبات او نتائج جانبية من هنا وهناك لذلك لا بد من تقييم مدى الكفاءة والاداء للسياسة النقدية الحديثة ومدى نجاحها في الوقت الحاضر .

مشكلة البحث:- الأقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة التضخم لفترة طويلة من الزمن بسبب الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي.

هدف البحث :- معرفة النجاحات والاختافات لأداء السياسة النقدية في العراق لما بعد 2003 وتقييم كفاءة الادوات الحديثة المستخدمة كمزاد العملة ومزاد الحوالات والتسهيلات التي ساهمت الى حد كبير في الحد من التضخم والسيطره عليه .

فرضية البحث:- حصول البنك المركزي على استقلالية بموجب قانون 56 لسنة 2004 مكنه من السيطرة على التضخم الذي رافق الأقتصاد العراقي لفترة طويلة من الزمن، عن طريق الأدوات الغير مباشرة والادوات الحديثة التي وظفت جميعها الى الهدف

(الرخص) المتبعة حيث ان البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود وبشكل مفرط مما ينتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة، كما يلاحظ ان البيئة الاقتصادية للعراق آنذاك كانت طاردة للاستثمار المحلي والاجنبي وطاردة للانتاج الحقيقي وجاذبة للمضاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح، كما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على صادرات النفط والتي تغطي ايراداتها مايقارب 90% من نفقات الخزينة وعند تعرض اسواق النفط الى صدمات العرض بسبب تغيرات اسعار النفط تنتقل الصدمة بشكل مباشر الى الاقتصاد العراقي والتي تسمى بصدمة العرض الخارجية والتي تؤثر في الموازنة العامة للدولة وتظهر اثار هذه الصدمة من خلال زيادة حدة التضخم وتأثر العملة المحلية (الدينار) سلباً وتحول الافراد الى استخدام موجودات اخرى كمخزن للقيمة بدلا من الدينار هو الدولار .

المبحث الثاني :-تطبيق الادوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام 2003 –

ابرزحدث يتعلق بأداء السياسة النقدية لفترة مابعد عام 2003 هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب قانون 56 لسنة 2004، فقد اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف ، ابتداء من هدف كبح جماح التضخم واستقرار

1-استقرار مستوى الاسعار :حيث يرتبط مستوى الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود ،اضافة الى ان الاستقرار في الاسعار يحفز الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء .

2-تحقيق مستوى استخدام عالي :وتشغيل الأيدي يعتبر من الاهداف المهمة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية اضافة الى الحد من البطالة .

3-زيادة النمو الاقتصادي :هدف عام يسعى اليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الاجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعاشي وزيادة الاستثمار .

4-حيث ان ميزان المدفوعات عبارة عن مرآة توضح الايرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفقرات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض والضعف في حالة وجود عجز لذا تسعى السياسة النقدية الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات .

5-تطوير القطاع المصرفي واسواق المال :وسائل السياسة النقدية تشمل على مجموعة من الادوات المستخدمة من قبل البنك المركزي منها الأدوات الكمية او الادوات غير المباشرة وهي الاحتياطي القانوني ،سعر الخصم ،عمليات السوق المفتوحة ،والأدوات النوعية او الأدوات المباشرة ومنها التميزفي معدلات الفائدة ،الاقتراض بضمان سلعة او انتاج والاقناع الأدبي .

شهدت السياسة النقدية في تلك الفترة خضوعاً الى قرارات السلطة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الأصدار النقدي (سياسة النقد

التجارية على خلق الودائع وتقديم الأئتمان من خلال تلك النسبة (غدير، 2012، 48).

فاذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فالبنك المركزي يقوم بخفض نسبة الاحتياطي القانوني وعلى العكس اذا اراد البنك المركزي بخفض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فان البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني .

ووفقا لهذه التوجهات الجديدة تم توجيه متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بعد ما كانت نسب تلك المتطلبات تختلف باختلاف نوع الوديعة وطبيعة المصارف ،حيث حدد البنك المركزي منذ كانون الاول عام 2004 نسبة (25%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يمكن تعديلها من وقت الى اخر وفقاً للسياسة النقدية المتبعة توسعية كانت ام انكماشية بشرط ان تودع (20%) من تلك الودائع لديه فيما تبقى نسبة (5%) في خزائن المصرف كموجود نقدي (الشبيبي، 2007، 35-36)

وبخلاف ذلك تفرض فائده عقابية (penalty interest) على المصارف تساوي الفائدة على الائتمان الاولي مضاف اليها نسبة 5% وتمثل تلك الفائدة العقابية الفرق بين المعلومات الصحيحة والمظلة في حال عدم تطابق مؤشرات الاحتياطي القانوني مع الودائع .

ب- سعر اعادة الخصم :- يعتبر سعر اعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد ويقصد به الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي

الأسعار الى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً الى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية واطاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي لكي يصبح (عملة وطنية جاذبة) وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولار ولكن يبقى الهدف الرئيس للسياسة النقدية هو الحد من ظاهرة التضخم الجامح والذي يلقي بضراره على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص ،وعند الاشارة الى الأدوات التي اعتمدها السياسة النقدية حديثاً هي الأدوات الكمية الغير مباشرة والتي تشمل (الاحتياطي القانوني ، وعمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم) يضاف الى أدوات جديدة مستحدثة في علاج ظاهرة التضخم، كما نرى هناك بعض القرارات والخطوات المهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 حيث اتاح له القانون الجديد استقلالية في اتخاذ بعض القرارات وخصوصاً ان البنك المركزي لم يعد تابعاً الى القرارات السياسية او المالية والتي جعلت منه سابقاً الممول الرئيس لعجز موازنة الدولة او ما يسمى (الرافعة المالية) وهذا هو بحد ذاته نجاح وفرصة ذهبية لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي .

ومما تقدم سوف يتم التطرق الى الأدوات والأهداف المستخدمة في تحقيق النتائج التالية

اولاً :- الادوات التقليدية -

أ- متطلبات الاحتياطي القانوني :- تحتفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بالتحكم في مقدرة المصارف

للاقراض وأسعار الفوائد على ودائع الاستثمار الليلي، ويسعى البنك المركزي العراقي عبر تبنيه سعر البنك الى تحقيق الاستقرار في السوق النقدية وذلك من خلال ابقاء السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع هذا السعر (البنك المركزي، 2009، 9)

ت- عمليات السوق المفتوحة :- يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزنة والسندات الحكومية والاوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق المال وذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات.

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من الأدوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي في تحقيق أهدافه بعد عام 2003 ويستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير في السيولة المصرفية الفائضة وايضاً التأثير في اسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية من خلال الإدارة السليمة للسيولة عن طريق مزادات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية ، ويقوم البنك المركزي وفقاً لهذه العمليات بالبيع او الشراء المباشر (الفوري والأجل) ، للأوراق المالية لدين صادر من قبله أو من قبل الحكومة ، شرط ان تتم عملية البيع أو الشراء للأوراق الحكومية في السوق الثانوية (secondary Market) وكذلك الشراء والبيع المباشر (الفوري والأجل) للنقد الأجنبي .وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة فان البنك المركزي لم يمارسها بمفهومها التقليدي منذ التأسيس حتى عام 2004 اذ انحصرت العمليات التي مارسها خلال تلك المدة ببيع حوالات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الأولية فقط ، الا ان القانون الجديد للبنك المركزي قد ساعد على خلق اتجاهاً جديداً في ممارسة هذه الأداة

الاوراق المالية والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية نستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات (pailwar,2013.331).

ويعتمد تحديد سعر السياسة (اعادة الخصم) على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية ،اي على الظرف الاقتصادي وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الأيفاء من ناحية اخرى (الدليمي، 1992، 59).

فعند زيادة حجم الائتمان عند المستوى المطلوب والمرغوب فيه فقد تبدأ بوادر التضخم النقدي في الظهور فان البنك المركزي سوف يرفع سعر السياسة (اعادة الخصم) الأمر الذي يزيد تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود او الائتمان او الاحتياطات النقدية وتؤدي هذه الزيادة الى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على الائتمان وبالتالي انخفاض حجم الانفاق الكلي والذي يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي الى حد ما ويحدث العكس في حالة الركود(السمحن واخرون، 2011، 259).

ونظراً لعدم تطور السوق النقدية في العراق فانه لايمكن الاعتماد على سعر السياسة في اعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي ،لهذا عمل البنك المركزي على التركيز حول اسعار الفائدة بين المصارف من خلال تحديد سعر فائدة تأشيري يدعى(بسر البنك)وللمصارف الحرية الكاملة في تحديد اسعار الفائدة في التعامل فيما بينها ،وبموجبه تتحدد الاسعار في السوق الاولي والثانوي اضافة الى اسعار الفوائد للقروض الممنوحة عن طريق وظيفة الملجأ الاخير

الأستقلالية الكاملة بما يقوم به من مساعي لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي ، وان تلك الأهداف مجتمعة اذا ماتم تحقيقها ستقود الى بناء ركائز قوية للأستقرار الأقتصادي ومقدمات ملائمة لمناخ الاستثمار المرغوب بالإضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للأندماج في النظام المالي العالمي (صالح،139،2012).

والخطوة الثانية هو صدور قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة لعمل المصارف والتي تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون اية قيود تحد من تحركاته وفعالياته(شناوة،56،2004).

وترتب على هذا التغيير الغاء خطط الائتمان وتحديد الفائدة المناسبة بصوره تنافسية حرة يفرضها الوضع الاقتصادي الجديد ،وتلائم اشارات السوق والاشارات السعرية التي باتت السياسة النقدية تعمل بموجبها وحدثت ترابط بين فعل السياسة النقدية والجهاز الرقابي للبنك المركزي وعمل مختلف المؤسسات الأيداعية المصرفية .

والخطوة الثالثة تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم(93) لسنة 2004 اذ شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الارهاب والجريمة ويهدف الى أخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي وقد تم تأسيس مكتب الابلاغ عن غسل الاموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الاداري رقم(1308) في

حيث اجازت المادة (28) منه للبنك المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على ترخيص من قبله بموجب القانون المصرفي أو مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب (تويني،124،2005).

وتبرز أهمية هذه الأداة من خلال ماتمارسه من تأثير على الأحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الأقتصادي والرغبة في معالجة الكساد ،يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي مشترياً بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أوالمؤسسات أو المصارف التجارية ،وهذا سوف يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ويزيد من مقدرتها في منح الائتمان والذي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ويزداد بالتالي الانفاق الكلي ،وعلى العكس من ذلك عندما يعاني الأقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الأقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الاسعار(شامية،330،2013).

وكما قلنا ان البنك المركزي يدخل هذه السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الأحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية .

ثانياً:- ادوات السياسة النقدية المستحدثة-

أ:- التشريعات القانونية المستحدثة للسياسة النقدية :-

ان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 يشكل الخطوة الجديدة الاولى والذي منح بموجبه البنك المركزي

الموازنة العامة والقدرة على توفير تلك النقود من مصادرها المختلفة وبكف متدنية او معدومة خصوصاً عن طريق الاصدار النقدي الجديد(عاشور،66،2013).

ان للسياسة النقدية دور في الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولا سيما بعد ان ارتبطت تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية اواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة المالية مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي وموازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، اذ ادى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبينتهما السياسة النقدية في بلوغ اهدافها المنوه عنها وهما اشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي و اشارة سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية (صالح،2012،29).فالتحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق في السنوات الخمس الماضية، جسدهت فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه، والتي عدت ركناً اساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي .

ب:- التسهيلات القائمة :- تعتبر التسهيلات القائمة كأداة من أدوات السيطرة على السيولة انسجاماً من السياسة النقدية الجديدة التي تهدف الى تسهيل ادارة السيولة للمصارف وتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها (interBank) بصوره اوسع من الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي .

ونرى ان الغرض الأساسي من استخدام تلك الأداة هو بناء صمام امان للمصارف

2007/4/19 ، وتم الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي(حايط،59،2016).

وكانت الخطوة الرابعة اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصول على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الأستثمار(الخرجي والبارودي،12،2012).

كما حددت المادتين (24،25) من قانون البنك المركزي شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وحصرها بالتشاور مع الحكومة في اجتماعات دورية منتظمة لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم كل بحدود مسؤوليته، وايضا جواز حضور البنك المركزي الاجتماعات الحكومية ذات الطبيعة الداخلة في نطاق اختصاصه، وتمتد اعمال الأنابة الى مسك حسابات الحكومة والاشترك في عمليات الاقتراض المحلية والاجنبية التي تقوم بها الحكومة وادارتها بصفته الوكيل المالي لها، فضلا عن ضرورة اشراك البنك المركزي في المفاوضات حول القضايا المالية والنقدية مع الدول والمؤسسات الدولية، ذلك كله بشرط ان لا يتحمل البنك المركزي اية التزامات مالية او مسؤولية قانونية نيابة عن الحكومة(صالح،،2012،22).

ومما تقدم فقد اصبحت السياسة النقدية تمتلك تشريعات قانونية تزيد من فاعليتها وتضمن استقلالها من القرارات السياسية وتنظم عملها وأجراءاتها وتمنحها المزيد من الحرية في اختيار الادوات والوسائل الملائمة لتحقيق غاياتها وبما ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد، كما ان ضمان الاستقلالية للبنك المركزي وفقاً لهذا القانون قد أرسى مبدأ الفصل بين القدرة على انفاق النقود من خلال

مساوياً الى سعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط فوق سعر الأئتمان الأولي .

3- تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض :- في الظروف الاستثنائية يمنح الأئتمان الى المصرف من قبل البنك المركزي، بشرط ان يكون طلب المساعدة المالية مستنداً الى تحسين السيولة لديه كما تمنح تلك التسهيلات لغرض المحافظة على النظام المالي اذا ما أصدر وزير المالية خطاب ضمان محرراً بالنيابة عن الحكومة يتعهد به تسديد مبلغ القرض ويكون دعم البنك المركزي بوصفه الملجأ الاخير للاقراض متاحاً لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتمديد وفق شروط معينة ويحدد سعر فائدة على هذا النوع من التسهيل بسعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط ونصف النقطة، قابلة للتعديل وفقاً لنوع السياسة المتبعة(البنك المركزي، 2009، 9).

ثانياً-تسهيلات الأيداع القائمة :- استحدث البنك المركزي هذا النوع من التسهيلات بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة،(وتقبل الودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي) من المصارف التي تتمتع بأرصدة زائدة للأستثمار لدى البنك المركزي لقاء فائدة اذا رغبت المصارف بذلك وتتمثل الودائع بالدينار العراقي نوعين هما :-

1-الاستثمار الليلي الذي يعبر عن الأجل القصير جداً للأستثمار تحول الى اسبوعي فيما بعد .

2-ودائع لمدة اربعة عشر يوماً وثلاثون يوماً ، اما الودائع بالدولار الأمريكي فهي على نوعين ايضاً هما الاستثمار الليلي (تحول الى اسبوعي فيما بعد) والنوع الثاني هو ودائع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً(الشبيبي، 2007، 33).

للأستجابة الى تطورات السيولة غير المتوقعة وحالات عدم الكفاءة وضعف تقدير التنبؤ بالسيولة ، اضافة الى انها تساعد المصارف على ادارة فائض السيولة لديها بحرية وأمان تام ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة قصيرة الأجل وبالشكل الذي يوسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل لان تلك التسهيلات وبكلا نوعيها تحمل اسعار فائدة لها الصلة بسعر السياسة (الشبيبي، 2007، 30-32).

انواع التسهيلات :-

اولاً-تسهيلات الأقرض القائمة – بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب من عام 2004 من أجل الحفاظ على نظام مالي سليم ومنتظم يضمن السيطرة على اتجاهات السيولة المصرفية عبر الأشارات السعرية وتكون هذه التسهيلات على ثلاث انواع هي :-

1-الأئتمان الاولي (primary Credit) ويمنح البنك المركزي أئتماناً اولياً على اساس استثمار ليلي (overnight) تحول بعدها الى اسبوعي كمصدر دعم لتمويل المصرف ويستخدم المصرف هذا الأئتمان لغاية 20% من راسماله لمدة 15 يوماً ويكون سعر البنك قابل للتعديل وفقاً لمستجدات اهداف السياسة النقدية .

2- الائتمان الثانوي (Secondary credit) يمنح البنك المركزي هذا النوع من الائتمان كأئتمان قصير الأجل لغاية شهر واحد ويكون هذا النوع من الأئتمان مصدر دعم لتمويل المصرف، ويمنح هذا الأئتمان بسعر فائدة

ويحدد سعر الفائدة على مثل هذا النوع من الودائع بسعر اقل من سعر البنك، وتؤدي تلك التسهيلات الى سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تدريجياً الى وقت تتطور فيه الاسواق المالية الحكومية نسبياً وبالصورة التي تمكن البنك المركزي من ادارة عمليات السوق المفتوحة بكفاءة(تويني،2005،122).

ويمكن ملاحظة تلك التسهيلات ومبلغ الاستثمار لمدة سبعة ايام واربعة عشر يوم وثلاثون يوم حيث كان الاستثمار لمدة سبعة ايام عام 2013 (3134)مليار دينار وبسعر فائدة (4%)، اما الاستثمار لمدة (14) يوم فقد كان في عام 2005 حوالي(2571)مليار دينار وبسعر فائدة (6%) بينما الاستثمار لمدة (30) يوماً كان (1105)مليار دينار عام 2008 وبسعر فائدة15%. (البنك المركزي،27،2013)

ت:- مزادات العملات والحوالات-

1-مزادات العملة الأجنبية – بدأ تطبيق المزاد بتاريخ 2003/10/4 اذ أصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الأجنبية وقد استخدم البنك المركزي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار) بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من أجل الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وقد حقق مزاد العملة هدفين :-

-استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار

-بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يعادل 100% من العملة المصدرة، وان استقرار في سعر الصرف انعكس على استقرار أسعار السلع وخصوصاً المستوردة والتي تمثل

40% من مكونات المعروض السلعي في العراق (الشبيبي،2007،35).

2-مزادات حوالات الخزينة – أنشأت وزارة المالية (مزااد الحوالات) وأوعزت الى البنك المركزي للعمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزاداتها وهناك نوعان من الحوالات هي :-

أ-حوالات وزارة المالية – وقد تضمنت سياسة البنك المركزي العراقي الجديدة مزادات حوالات الخزينة لمدة (91)يوم طبقت منذ عام 2004.

وقد قامت وزارة المالية بتغيير آجال المزادات التي تقيمها من (91) يوم الى (182)يوم و(365) يوم ان مزاد الحوالات ذات الأجل (91) يوم عام 2004 كان (324580)مليون دينار وبسعر خصم 6% اما بعد تغيير آجال المزادات فقد اصبح المبلغ في عام 2013 (590040)مليون دينار للأجل (182) يوم اما الأجل (365) يوم فقد كان المبلغ (1300000)مليون دينار وبسعر خصم (5.83%) عام 2013(البنك المركزي،75،2014).

ب-حوالات البنك المركزي – بدأ العمل بهذا النوع من المزادات في عام 2006 لحوالات الخزينة ذات الأجل (182)و(365) يوم (البنك المركزي،16،2007).

ويكون هدف الحوالات هو تسديد الديون المترتبة على وزارة المالية قبل عام 2003 وعندما تقوم وزارة المالية بالتسديد يطفى البنك المركزي تلك الحوالات علماً ان البنك المركزي العراقي يقيم مزاداً من الحوالات ذات أجل (182)يوم كل اسبوعين واخر لبيع الحوالات التي مدتها (365)يوم كل ثلاثة أشهر.

الاقتصادي على العراق مع توقف صادرات النفط العراقي الى الخارج وتجميد ارسدة العراق من النقد الأجنبي كل هذا ساهم في تفاقم حدة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار كما موضح في جدول رقم (1) وبمقارنة نسب التضخم والرقم القياسي للأسعار ما بعد عام 2003 نلاحظ ان السياسة النقدية نجحت في تخفيض حدة التضخم ما بين (2003-2013) فقد انخفض معدل التضخم ليصل الى 1.9% عام 2013 بعد ان كان 33.5% عام 2003 و53.1% عام 2006 هذا الانخفاض يعطي مؤشراً جيداً على مدى فاعلية الإجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية وفاعلية الأدوات المستخدمة لكبح جماح التضخم والحد منه وانعكس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي بالإضافة الى زيادة القوة الشرائية لدخل المواطن ،لذلك ان التضخم في العراق اصبح تحت السيطرة من خلال ضبط السيولة وضبط الانفاق والحد من الطلب الكلي.

شبه معطل والسبب في ذلك كون معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع كانت سالبة القيمة الحقيقية قياساً الى التضخم ،كما ان انخفاض حجم

المبحث الثالث :- مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم :-

بعد التطرق الى الأدوات المتبعة للسياسة النقدية القديمة والحديثة في مواجهة التحدي المتمثل بمكافحة التضخم والاستقرار المالي لابد لنا من قياس مدى نجاح او الاخفاق في تنفيذ السياسة النقدية الجديدة وفقاً للمؤشرات التالية:-

1-التضخم :-يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً للتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار ويمكن الحصول على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك متمثلة بمستوى الرفاهية للفرد والمستوى المعاشي له ،ان التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد العراقي حيث تفاقمت نسب التضخم خلال فترة التسعينات وشهدت فرض الحصار

2

-عرض النقد:- يتضح من خلال المؤشرات النقدية ان عرض النقد تزايد بصورة كبيرة منذ التسعينات بسبب تمويل الأنفاق المدني والعسكري ولجوء السلطات النقدية الى سياسة النقد الرخيص ، كما ان دور اسعار الفائدة كان

جدول رقم (1)

الرقم القياسي العام للأسعار ومعدل التضخم في العراق للمدة (1990-2013) بأساس ثابت (2007)

السنوات	الرقم القياسي العام (1) (100 = 2007)	معدل التضخم السنوي % بأساس 2007 (2)
1990	0.026	—
1991	0.073	180.8
1992	0.134	83.6
1993	0.4	198.5
1994	2.3	475.0
1995	11	378.3
1996	9.3	-15.5
1997	11.4	22.6
1998	13.1	14.9
1999	14.7	12.2
2000	15.5	5.4
2001	18	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.1
2006	76.4	53.1
2007	100	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9

المصدر :- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، لسنة 2014 مصدر:- العمود رقم2 تم احتسابه من قبل الباحث

الودائع قياساً الى النقد السائد لدى الافراد وانعدام الحافز على الأذخار لدى المصارف وتركز ظاهرة الأكتناز مع قلة الوعي المصرفي وقلة اعداد وفروع المصارف التجارية، كان له الأثر في الخلل الواضح في تركيبة عرض النقود بالإضافة الى تحول الأفراد من الأحتفاظ بالنقد المحلي (الدينار) الى الأحتفاظ بالنقد الأجنبي (الدولار)، بعد عام 2003 اصبح الهدف الأساسي للسلطات

النقدية هو استقرار معدل عرض النقود وخفض السيولة بما يخدم هدف كبح التضخم ومن جدول رقم (2) نلاحظ نجاح السلطات النقدية في استخدام أدواتها لتحفيز زيادة الايداع مقابل تخفيض نسبة الاحتفاظ بالنقد السائد حيث كانت نسبة العملة في التداول عام 2007 حوالي (65.5%) وحجم الودائع لدى المصارف (34.5%) مقارنة بعام 1990 حيث كانت نسبة صافي العملة في التداول (87.2%) والودائع الجارية بلغت (12.7%) اما في عام 2013 كانت نسبة العملة في التداول (47.3%) وحجم الودائع (52.6%).

ان النجاحات المتحققة في السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة تعود لعدة اسباب منها مزادات العملة واستخدام اسعار الفائدة كمثبت اسمي للسياسة النقدية وعودة الثقة بالدينار كعملة تقوم بوظيفتها .

3- اسعار الصرف:- عملت السلطات النقدية على ايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار واقرب الى السعر الحقيقي بعد ان كان سعر الصرف قبل عام 2003 يخضع لنظام سعر الصرف الثابت وبما يعادل 3.3 دولار للدينار مع وجود 13 سعر صرف متعدد في سوق الصرف الموازي ومع زيادة متسارعة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار مع تصاعد الأحداث السياسية وانعدام الاستقرار وقرب الغزو الامريكي للعراق قفز سعر صرف الدولار الى (1957) دينار للدولار عام 2002 بسبب انعدام الثقة بالعملة العراقية وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، وبعد عام 2004 وصدور قانون البنك المركزي الجديد اتخذت الاجراءات لبدء المزادات على النقد الأجنبي من اجل تحقيق التوازن بين الطلب على الدولار وعرض الدولار وايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار والذي ادى الى استقرار في اسعار الصرف واستقرار الأسعار ثم الحد من ظاهرة الدولار كما موضح في جدول رقم (3).

جدول رقم (2)
النمو في عرض النقد ونسبة العملة الى عرض النقد في العراق للمدة (1990-2013) مليون دينار

السنوات	العملة في التداول 1	الودائع الجارية 2	عرض النقد بالمعنى الضيق 1+2 (3)	النمو في عرض النقد 4%	نسبة العملة الى عرض النقد 5%	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد 6%
1990	13412.1	1947.2	15359.3	---	87.3	12.6
1991	21873	2797	24670	60.61	88.6	11.3
1992	36021	7888	43909	77.98	82	18
1993	67134	19296	86430	96.8	77.6	22.3
1994	199436	39460	238896	176.4	83.4	16.5
1995	584398	120666	705064	195.1	82.9	17.1
1996	881616	78887	960503	36.2	91.8	8.2
1997	929828	108269	1038097	8	89.6	10.4
1998	1192530	159346	1351876	30.2	88.2	11.8
1999	1274220	208616	1483836	9.7	85.9	14.1
2000	1474321	253685	1728006	16.4	85.3	14.7
2001	1782691.1	376397.9	2159089	24.9	82.5	17.4
2002	2563693.5	449907.6	3013601	39.5	85.1	14.9
2003	4629794	1143807	5773501	91.6	85.4	19.8
2004	7162945	2985681	10148626	75.8	80.2	29.4
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	70.6	20.1
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	80	29.1
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	71	34.5
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	65.5	34.4
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	65.6	41.6
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	58.4	52.9
2011	28287361	34186568	62475821	20.7	47	54.7
2012	30593647	33142224	63735871	2	45	51.9
2013	34995453	38835511	73830964	15.8	48	52.6

المصدر:- 1-المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

العمود 3 ، 4 ، 5، 6 من عمل الباحث

جدول رقم (3)

تطور سعر صرف الدولار الامريكى مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 1990 - 2013

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي رقم 1	سعر صرف الدينار العراقي الرسمي رقم 2	معدل النمو السنوي لسعر الصرف % رقم 3
1990	4	3.2	—
1991	10	3.2	150
1992	21	3.2	110
1993	74	3.2	252.38
1994	458	3.2	516.21
1995	1674	3.2	245.17
1996	1170	3.2	-25.6
1997	1471	3.2	25.72
1998	1620	3.2	10.129
1999	1972	3.2	21.728
2000	1930	3.2	-2.13
2001	1929	3.2	-0.05
2002	1957	3.2	1.45
2003	1936	1896	-1.07
2004	1453	1453	-24.9
2005	1472	1469	1.3
2006	1475	1467	0.2
2007	1267	1255	-14.0
2008	1203	1193	-5.0
2009	1182	1170	-1.7
2010	1185	1170	0.2
2011	1196	1170	0.9
2012	1233	1166	3.0
2013	1232	1166	-0.081

المصدر 1- البنك المركز العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، لسنوات مختلفة
معدل النمو لسعر الصرف (سعر الصرف الموازي الحالي- سعر الصرف الموازي الأساس)÷سعر الصرف الموازي الأساس×100

3-تفعيل وتنشيط سوق العراق للاوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح الحوالات والسندات .

4-تفعيل عمل المصارف الاهلية لتوظيف سيولتها الفائضة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين راس المال.

5-اعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي،الصناعي،العقاري)لتسريع عملية النمو والتنمية والتي تعتبر هدفاً حيويًا للسلطات النقدية والاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات :-

أ-الاستنتاجات:-

1-استطاعت السلطة النقدية في العراق مابعد عام 2003 من خفض معدلات التضخم ليصل الى 1.9% عام 2013 بعد ان كان 33.5% عام 2003 و53.1% عام 2006 وكذلك التقليل من ظاهرة الدولار .

2-استقرار اسعار الصرف أدت الى استقرار المستوى العام للأسعار .

3-ازداد التعامل بالدينار العراقي كمخزن للقيمة من خلال ثقة الجمهور وزيادة الطلب النقدي على العملة المحلية .

4-استخدام البنك المركزي لأليات وأدوات حديثة ساعدت في الوصول الى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم ومن هذه الأليات مزادات العملة الأجنبية ومزادات الحوالات والتسهيلات القائمة للأقراض والأيداع .

5-اصدار تعليمات ولوائح تنظيمية للمصارف التجارية بهدف تطوير العمل المصرفي بما يتناسب والتحديات .

ب- التوصيات:-

1-ضرورة الفصل وأبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية.

2-ضرورة تكامل وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الجزئية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية.

المصادر:-

- 1-الدليمي عوض فاضل ،النقود والبنوك ،الموصل ،1992
- 2-الشمري مايج شبيب ،غالب شاكر،استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة واسط،العدد14 ، 2014 .
- 3-البنك المركزي العراقي ،ملخص ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ،اعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ،2009 .
- 4- السمحان مروان واخرون ،مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ،دار الثقافة عمان،2011 .
- 5-الشبيبي سنان ،ملاحح السياسة النقدية في العراق ،ورقة عمل مقدمة الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية ،سبتمبر ،2007 .
- 6-الخرجي ثريا،السياسة النقدية في العراق تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 23، 2010 .
- 7-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2007 .
- 8-الخرجي ثريا وشيرين البارودي،الابتكارات الحديثة لانظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية، مع اشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي،المجلة العراقية للعلوم الادارية ،جامعة كربلاء ،المجلد 8 ،الاصدار 31 ،2012.
- 9-ثويني فلاح حسن،التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،المجلد الثالث ،العدد8 ،2005 .
- 10- شامية احمد زهير ،النقود والمصارف ،دار زهران ،حلب ،2013 .
- 11-حايط منى جابر ،ليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشاره خاصة لمزاد العملة ،رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد ،2016 .
- 12-صالح مظهر محمد ،السياسة النقدية للعراق ،بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ،بيت الحكمة ،بغداد ،2012 .
- 13- عاشور احسان جبر ،ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990-2011)،اطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ،2013 .
- 14-مجيد حسين شناوه،سياسات الاصلاح الاقتصادي وافاقها في العراق ،مجلة الكوت

للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ،العدد8، 2004 .

15-veen keshav pailwar, Economic Environment of
Business, PHI, Learning, Delhi, 2013.